

الديمقراطية والأمن الانساني

أ.د عبد الجبار احمد(*)
م.د منى جلال عواد(**)

ملخص البحث

منذ شيوع استخدام مفهوم الامن الانساني في عام 1994، وكما جاء في تقرير التنمية البشرية (الـ UNDP) الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتاثيره بابعاد متعددة منها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. اصبح مفهوم يتجاوز الدولة وأمنها إلى الأفراد وأمنهم الإنساني. ويغطي كلما يمكن أن يهدد حياة البشر والمجموعات الإنسانية؛ وذلك حسب فلسفة الحاجات الإنسانية في المجالات الآتية: المجال الاقتصادي، المجال الغذائي، المجال الصحي، المجال البيئي، المجال الفردي، المجال المجتمعي، والمجال السياسي، ما يعني بالمحصلة، عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا، أن تحقيق الامن الإنساني الذي يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية احتياجاته الأساسية. يعني في نهاية المطاف، العيش الكريم والتحرر من الخوف ومن الحاجة، ويفترض قبل كل شيء احترام حقوق الإنسان من خلال الاطار الديمقراطي.

ABSTRACT

Democracy and human security

Since the widespread use of the concept of human security in 1994, and as stated in the report of human development (UNDP) issued by the United Nations Development Programme, And framed it with multiple dimensions of political, economical, social and cultural. This concept has become beyond the state and its security, and covered all what, can threaten human life and humanitarian groups, according to the humanitarian needs in the following aspects: The economic, the food, health, environmental, individual, community and the political aspect, which totally means, the disability of these security traditional perspective to deal with these issues. The achievement of human security, that handles the maintenance of human dignity for meeting their basic needs, ultimately means a decent living and freedom and the end for, and it supposed for most respect for human rights through democratic framework.

المقدمة

(*) عميد كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

(**) دكتورة في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد.

منذ ان نشر تقرير التنمية البشرية عام 1994، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي. جرى تداول مفهوم الامن الانساني وهو يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية احتياجاته كال أمن الغذائي والأمن الاقتصادي والمائي والأمن العسكري.

والحقيقة أن فكرة الحقوق في مفهوم الأمن الإنسان يتركز على هدف كبير وقيمة إنسانية رفيعة تلخص ان بصون كرامة الإنسان. وهي حقيقة متأصلة في كل إنسان ولا يمكن ولايجوز التنازل لها أو الاعتداء عليها. وهذا ما جاء به وأكدته (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948. هذه الوثيقة التي جمعت في ثناياها أهم الحقوق والاستحقاق التي تنطوع إليها البشرية وناضلت من أجلها خلال المراحل التاريخية المختلفة.

وقد استكملت هذه الوثيقة بإصدار الأمم المتحدة لوثيقتين مهمتين آخر بينهما العهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية الصادر في 1966، وكذلك العهد الدولي الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 1976. والحقيقة أن هذه الوثائق الثلاث تشكل بعرف الأمم المتحدة (الشرعة الدولية للحقوق). لاشك في أن بلوغ الأمن الإنساني وتجسده عملياً وحمايته في إطار احترام القيم والآليات هو ليس فقط حاجة إنسانية بالغة الأهمية، بل إنه ضرورة لاغنى عنه الأ يتطور اقتصادي، اجتماعي وثقافي. ويكون ذلك من خلال إعلاء المبادئ الديمقراطية وهي خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري والتنمية، فهو يمكننا لن اسمن المشاركة في الحكم وفي إسما عصوتهم.

وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون. ويرجع سبب تناولنا موضوع الأمن الإنساني وتعزيزه من خلال الاطار الديمقراطي كونه مفهوم حديث نسبيا، جرى تداوله في السنوات الأخيرة، الى ذلك فالهدف من هذه الدراسة، هو أن الأمن الإنسان ييتخذ من الفرد وحدته الاساسية في التحليل انطلاقا من ان امن الدول رغم اهميته لم يعد ضامن التحقيق امن الفرد.

واستنادا الى ما ذكر في اعلاه يمكن طرح الإشكالية الآتية: كيف برز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لادماج البعد الفرد يضمن مفهوم الامن التقليدي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا الفرضيات التالية:

1. ان التطورات التي شهدتها المجتمع الدولي بعد انتهاءالحرب الباردة ادت الى التغيير في مضامين الأمن التقليدي.
2. تنوع المخاطر والتهديدات الناشئة التي برزت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
3. عاجلت تقارير التنمية البشرية موضوع الأمن الإنساني في السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن الماضي كضرورة واقعية لأحترام حقوق الإنسان.

وبعد هذا التقديم وزعت الدراسة على ثلاثة محاور، بالإضافة الى المقدمة والخاتمة. حيث خصصنا المحور الأول للحديث عن الأطر النظرية والمنهجية لمفهوم الديمقراطية والأمن الإنساني، ويعالج المحور الثاني اهم المتغيرات الدولية التي اسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني، اما المحور الثالث فهو يهدف الى الية تعزيز الامن الانساني في ظل الديمقراطية.

اولاً: التلازم المفاهيمي والمعرفي للديمقراطية والامن الانساني

الديمقراطية نَحْج سياسي وشعار يرفع على نطاق واسع، وعلى الرغم من ذلك، فان مصطلح الديمقراطية يكتنفه الغموض.⁽¹⁾ لذلك فأن نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على إن الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع، ولا شك لتطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم. وربما لن يوجد مثله ذا التعريف أو الشكل الثابت، طالما استمر وجود الأمم والشعوب والمجتمعات والدول المتعددة المرجعيات الثقافية والتاريخ الاجتماعي، وذات التجارب السياسية المتنوعة. الديمقراطية لها ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات وآليات.

كما أن للديمقراطية قيمة تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح تفترض ضرورة قبول الآخر والتعامل معه على قدم المساواة. وكنظام سياسي يجعل السلطة العامة في متناول الشعب.⁽²⁾

وعند التطرق لمحاولات تعريف الديمقراطية فنجد هناك من يعرفها على أنها (طريقة للحياة تقر وتوفر مبدأ سيادة القانون وحق الافراد المتساوي بالحياة والحرية والسعي للسعادة) ، وعرفت الموسوعة الامريكية الديمقراطية على أنها (شكل من اشكال الحكومة تكون اغلب قراراتها وتوجهاتها السياسية مستندة على الموافقة الحرة لاجلبية المحكومين وتكون السلطة النهائية بيد الشعب).⁽³⁾

وعلى صعيد الكتاب والباحثين فالديمقراطية عند جارس فرانكل هي (النظام الذي يملك فيه الافراد حق الحكم وصناعة قراراتهم من خلال انتخابات تنافسية حرة)، بينما عرفها لاري ديموند (نظام سياسي يتميز بوجود انتخابات حرة وعلنية وقيود قليلة على المشاركة السياسية ومنافسه حقيقيه وحماية الحريات والحقوق المدنية)، وهي عند جورج بوردو (نظام حكم يهدف الى ادخال الحرية في العلاقات السياسييه وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كمرتكز للنظام السياسي لصيانة كرامة الانسان).⁽⁴⁾

والديمقراطية عند الاستاذ غسان سلامه (ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابات)، وعرفها على خليفة الكواري بأنها(نظام حكم ومنهج سلمي

لادارة اوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال اقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة بما في ذلك تداول السلطة عن طريق الانتخاب وفق شرعية دستور ديمقراطي (5).

وكل التعريفات المذكورة اعلاه تدور حول نقطة جوهرية وقيمة اساسيه هي الشعب وفيه ان يكون الشعب مصدر واساس السلطة وغايتها وان يكون له الامر والدور في اختيار من يحكمه وكيفية ذلك الحكم . نقول هذا مع علمنا بوجود بعض الاتجاهات المخالفة او المشككة في الشعب كقيمة جوهرية . فنجد هناك من يرى ان الديمقراطية (هي حكومة الشعب ولكن ليست للشعب) او هي (حكومة لصالح الشعب ولكن ليست حكم الشعب لنفسه وب نفسه) ، وهذه الاستثناءات لن تؤثر على الخط الاساسي الذي يتمثل في ان تعريف الديمقراطية لا يرتبط فقط مع اعطاء حق الشعب بالحكم والحكم بنفسه ولنفسه حسب بل والايمان بان هناك حقوق اساسيه للشعب ، ليجب ان تصان وتحترم وتوفر الضمانات لها ، فالديمقراطية (اساسا تقوم على احترام وتحقيق حقوق الافراد وحررياتهم العامة) ولهذا مهما اختلفت التعريفات المقدمة للديمقراطية يظل من الصميم دوما وابدان جوهرها احترام الانسان كغاية في ذاته واتخاذ هدفه لاوسيله وهذا مايفسر لنا اليوم الربط بين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . اي بعبارة اخرى ان الفلسفة التي تنطلق منها الديمقراطية، هي انا لعلاقة بين الحاكم والمحكوم، الحكومة والمواطن هي ليست نظرة عداء وخصومه بل ان الحكومة هي ليست الاداة حسب بل توفر لها الحماية اللازمة ايضا لتحقيق امنه ورفاهيته (6).

وأوضحت فكرة تعزيز حقوق الإنسان من خلال اطر جديدة ومن أهمها الحق في الحصول على الغذاء، الرعاية الصحية، والتعليم، والمسكن وحماية الأسرة. كما تعمل هذه المنظومة على توفير الحماية اللازمة ضد العبودية، التعذيب، والمعاملة الانسانية والمهنية، وحرية التفكير والاعتقاد بالإضافة إلى الحق في حرية الرأي والتعبير. اي بالتركيز على أبعاد مختلفة من مسائل الأمن الإنساني (7).

من المسلم به لم يعد في مستهل القرن ال 21 مفهوم الامن مقتصر على الدفاع عن اراضي الدولة ضد الغزو الخارجي ، وحماية الحدود ، والدفاع عن السيادة الوطنية. هذا هو المفهوم التقليدي لـ (الامن). لقد تشعب مفهوم الامن ليطاول امن المواطن ، وامن الانسان الفرد ، وامن الجماعات والشعوب (8). وهنا علينا توضيح مفهوم الامن الذي هو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ، وانه من الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الامن شائها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر الى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع ، اذ يمتاز الامن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة ، تتصف بنوع من الغموض والوضوح ، فهناك

مفهوم ضيق واخر واسع للامن، فالاول يتضمن الاجراءات الخاصة بتأمين الافراد داخل الدولة ضد الاخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم اشباعا لاحتياجاتهم الاساسية والتكميلية، اي مجمل السياسات التي ترمي الى توفير الحماية والامن للافراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، اما مفهوم الامن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي. فهو يشمل تحقيق الامن ببعديه الداخلي والخارجي اي انه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الاخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ووفقا لهذا الرأي، فاءن هذا المفهوم يركز على ثلاثة محاور رئيسة: تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لافراد المجتمع.⁽⁹⁾

ومن جانب اخر، هنالك مفهوم الامن الخشن (Hard Security) والامن الناعم (SecuritySoft) فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للامن (الامن التقليدي)، والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها على اسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الامنية غير الامنة التي توجد فيها، اذا ما اقترنت بصراعات حدودية او منافسات اقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم. فالامن الخشن يمكن ارجاعه الى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد، اما مفهوم الامن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الاموال، القتل، التهريب، المخدرات) والملاجئين، والمشاكل العرقية، والتطرف والارهاب. وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها امن الافراد بأمن الدولة والمجتمع.⁽¹⁰⁾

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني (Human Security) كنتاج لمجموعة من التحولات، التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، كمفهوم جديد، يركز بالأساس على صون كرامة الإنسان، كمحاولة لتفسير ظواهر من التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأديبات التقليدية لمفهوم الأمن. ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في بعض المبادرات المحدودة لطرح هذا المفهوم، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. ففي عام 1966 ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي Individual Security"،* ومع

بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة ناديروما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية. وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد.

وكرزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث، وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل، ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد. إلا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽¹¹⁾. وبهذا التحديد للاطار المعرفي يمكن الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم دينايا وليس جامدا، يختلف باختلاف المجتمعات. وفي أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف مفهوم "الأمن الإنساني"، نجد اتفاقاً حول تعريف المفهوم من خلال عنصرين أساسيين، وهما:

1الحماية:

يتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديدا بالغا، وانه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديدا خطيرا سواء كانت هذه التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية الحكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن.

2التمكين:

إن دعم تمكين الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول علي المعلومات، وحرية التنظيم، وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث إنه من المؤكد أن الناس الممكنون يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده. (12)

وطرح بعد ذلك في اتجاهين خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 1994: واحد يغطي التحديات التي تواجه الاحتياجات الاساسيه للشعب (الحرية من الحاجة) Freedom from (want)، والاخر اكثر ضيقا ويتركز على حياة الناس اليومييه بالقوه والعنف،ويمكن ان يوصف بانه (الحرية من الخوف) (Freedom from fear). يشمل الاتجاه الاول قضايا التنمية الاقتصادية فيما لايشتمل عليه الاخر ،غير ان ذلك لايعني ان دعاة الاتجاه الاضيق لا يرون وجود ارتباطات بين

الامن البشري والتنمية الاقتصادية ، بل انهم على العكس من ذلك ، يقرون بالارتباط بين الامن والتنمية والحكم. وقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في الثامن من ايلول _ 2000 اعلان الالفية المرقم 2_ 55 ، يتضمن اهدافا تتصل بالحرية من الحاجة والحرية من الخوف على السواء. ومن هذا المنطلق برز مفهوم الامن الانساني في محاولة لادماج البعد الفردي ضمن مفهوم الامن ، وذلك من خلال التركيز على تحقيق امن الافراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على امن الحدود ذاته. (13) انطلاقا من الخطوط العريضة في تحديد سبعة ابعاد للامن: الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، والسياسي. الواردة في مقارنة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لعام 1994، يمكن تعريف الامن الانساني بأنه تحرر الانسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحياته. ويتضمن هذا التعريف منظومة محددة المعالم من الهموم الانسانية. فهي تضم فرص العمل، والدخل المناسب لتلبية الحاجات الاساسية، والغذاء، والرعايا الصحية، والعلاقات السلمية بين الجماعات ذات الهوية المختلفة، وتادية الدولة واجبها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخلي والخارجي، وسلامة الفرد من التهديدات الشخصية. (14) وتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات باربعة عوامل: (1) الشدة، (2) المدى، (3) الامتداد الزمني ، (4) اتساع النطاق. وتبتدى شدة التهديد في تأثيرها في قدرة الناس على البقاء ، وحرمانهم من الحرية المنسجم مع الحريات الانسانية الاساسية. اما مدى التهديد فيتحدد وفقا لمدى تأثيره في حياة اعداد كبيرة او صغيرة من الناس. وبالمثل، تزداد خطورة التهديد حين يمتد فترة طويلة من الزمن. واخيرا فانه كلما ازداد اتساع نطاق التهديد ، ازداد شموله لمنظومة النشاطات الانسانية التي يؤثر فيها تهديد ما، ازدادت خطورته. فالجوع والفقر، على سبيل المثال، يؤثران في صحة الافراد، وفي اسلوب تعاملهم مع البيئة، ومشاركتهم السياسية، وانتاجيتهم الفردية. (15)

ثانيا: المتغيرات الدولية وخصائص الأمن الإنساني

لم تكن التجمعات الدولية في مرحلة الحرب الباردة تحمل الرؤية نفسها في الدعوة الى حقوق الانسان وحمايتها: فبالنسبة الى الدول الرأسمالية المتقدمة: نجد ان تبنيها نمط الديمقراطية الليبرالية الغربية التي تقدر الفرد وحرية، قد جعلها تبدي تعلقا واضحا بحقوق الانسان ذات الطابع الفردي وتحديدًا بالحقوق المدنية والسياسية (الجيل الاول). ذلك يعني ان فئة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية او ما يسمى (بالجيل الثاني) من حقوق الانسان فقد قوبلت برفض وتعتن شديدين لان ارتباطها

التاريخي مرتبط بالمذهب الماركسي، وكان التبرير الذي يسوقه بعضهم لتبرير هذا المنحى الايديولوجي، ان اعمالها لا يستلزم اكثر من امتناع السلطة عن الاتيان بكل ما من شأنه ان يمثل تقييدا لها. وهذا ما ينطبق لديهم بوضوح على الحقوق المدنية والسياسية، كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخاب... الخ. اما فئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل، والحق في التعليم والصحة، والحق في الضمان الاجتماعي.... الخ فهي ما يخرج عن هذا النطاق لانها تستلزم تدخلا من جانب الدولة لكفالتها، هذا فضلا عن كون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ستصبح بلا معنى ما لم يسبقها الاهتمام التام للحقوق المدنية والسياسية، على اعتبار انه لا قيمة لحق العمل او التعليم اذا كانت حرية المواطن او حياته عرضة للتهديد.⁽¹⁶⁾

وعلى هذا النحو فاذا كان المحدد السياسي ذو التوجه الليبرالي قد لعب الدور الاساسي في تحديد طبيعة حقوق الانسان في المرحلة السابقة، فاءن المحدد الاقتصادي ذو التوجه الاشتراكي شكل المحدد الرئيسي لطبيعة حقوق الانسان في المرحلة الثانية من تطور الاهتمام بحقوق الانسان. خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع اعتبار الحقوق المدنية والسياسية حقوقا شكلية ما لم يسبقها الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا فقد اتجه الفريقان انطلاقا من هذا الخلاف الايديولوجي نحو استخدام حقوق الانسان في الصراع الذي كان دائرا بينهما.⁽¹⁷⁾ ادى ذلك الى عدم حماية الفرد عند هاتين النظريتين : الرأسمالية والاشتراكية، فلا الاسراف فيها صالح للمجتمع، ولا تجاهلها كما هو حاصل عند الدول الاشتراكية مفيد، بل لابد من حلو سطوح فظللنا سحقوقهم.⁽¹⁸⁾ وبانتهاء الحرب الباردة في سنوات التسعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) بدأ الخطاب السياسي في ميدان حقوق الانسان اكثر تاكيدا على الاهتمام بكل حقوق الانسان دون تمييز بين الفردية منها والجماعية: كما نستطيع ان نلمس هذا التحول في القمم العالمية التي عقدتها الامم المتحدة منذ عام 1990، ويكفي الاشارة في هذا المجال الى الفقرة (5) من اعلان وبرنامج فينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد عام 1993 (والذي حضره ممثلون عن 172 دولة، الى جانب مراقبين عن 95 منظمة او هيئة او مؤسسة وطنية لحقوق الانسان وعن 840 منظمة غير حكومية) التي اكدت على ان يعامل المجتمع الدولي حقوق الانسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومكافئة وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز.⁽¹⁹⁾

فلقد عكس الحوار والجدل الذي كان دائرا في ذلك المؤتمر طبيعة التغير الذي طرأ فيه ذا المسار، بحيث توارى ذلك الجدل التقليدي يحول مدى اسبقية حقوق الشعوب على حقوق الانسان، او

حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية . وظهر اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الانسان الاساسية، وان هنا كحد ادنى مشتركاً من الحقوق يتعين على كل النظم السياسية والقيمية والحضارية ان توفرها للانسان الذي ينبغي ان يكون موضوعها الرئيسي والمستفيد الاساسي من حمايتها.⁽²⁰⁾ وهنا ظهر ما يسمى بحقوق الجيل الثالث او هو ما يطلق عليه بالحقوق الحديثة ضمن منطق (حقوق التضامن)، فهي محاولة لادخال البعد الانسان يعلى حقوق الانسان خصوصاً وان تلك الحقوق كانت متروكة مثل الحق في بيئة نظيفة وحق السلام وحق التراث المشترك للانسانية.⁽²¹⁾ وتم الاهتمام بالامن الانساني كواحد من ابرز القيود التي اريد للمجتمعات المتقدمة تحقيقها . في ضوء مخرجات الصراع والحروب التي عاشتها هذه المجتمعات.⁽²²⁾

والملاحظ أن الأمن الإنسان يحدث تمييزاً بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول لا يحقق الثاني؛ فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو إلا أن يكون جزءاً من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أين ظام عالمي آمنو مستقر بيني أمني أمن أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم). ومن ثم، فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة. وهذا يعني أن الأمن الإنسان يجمع بين البعدين المحلي والعالمي للأمن. فهو كوني البعد مثله مثل الأمن البيئي. أي على أساس ترابط أمن الشعوب والدول متبنياً بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.⁽²³⁾

وبناء على ما تقدم يمكن اختصار أوجه الاختلاف بين أمن الدولة وأمن الإنسان على النحو الآتي:⁽²⁴⁾ (وهو واقع سنحاول تبسيط هو تلخيصه في الجدول ادناه)

- مصدر التهديد لأمن الدولة هو عسكري اجمالاً، بينما تعدد مصادر التهديد بالنسبة الى أمن الإنسان :وهي تشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها
- تميل الاطراف التي تهدد امن الدولة الى ان تكون خارج ارض الدولة المعنية، وتتمثل عموماً بدول اخرى او بمنظمات معارضة اتخذت مواقعها في ارض دول اخرى
- موضوع التهديد بالنسبة الى امن الدولة هو الدولة نفسها، بما في ذلك تماسكها ومواطن قوتها .في حين ان موضوع التهديد بالنسبة الى امن الانسان هو حياة الافراد وحررياتهم.

امن الدولة مقابل امن الانسان

نوع الامن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التحديات المحتملة
امن الدولة	الدولة	امن الدولة وسلامة اراضيها	الحروب بين الدول والتدخل الاجنبي، الانتشار النووي، الاضطرابات المدنية
امن الانسان	الانسان الفرد	سلامة الفرد وحرية	الفقر، المرض، الجهل، انتهاكات حقوق الانسان، النزاعات، القمع، العنف

وفي هذا السياق يمكن تحديد خمسة انواع من التحديات للامن الانساني ، تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي: (25)

1. المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرض عدد محدد من الافراد الى تهديد الجرائم والامراض
2. المخاطر المجتمعية (RisksCommunity): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات اوسع داخل المجتمع الواحد ، مثل انتشار الاوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها
3. تهديدات عابرة للحدود (Cross_Borderthreats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين
4. الازمات الزاحفة (Creeping Crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح ازمة اقليمية تهدد الافراد في عدة دول ، مثل انتشار الاوبئة القاتلة
5. الكوارث المحتملة (CatastrophePotential): تحول الازمات الزاحفة الى نكبات خسائر فادحة تمتد الى عدة اقاليم ، مثل : الاعاصير ، الكوارث النووية ، والمشاكل البيئية الكبرى

من جانب اخر يتسم مفهوم الامن الانسان يبعده خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للامن، سواء امن الدولة او المجتمع، اذ انه ينطبق على الوحدات الاقل، المتمثلة بالافراد . كما انه انتقل من التركيز على الاطار العالمي الخاص بالتفاعل اتم بين الدول الى اطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزا على الانسان، فهو يولي اهتماما اكبر باحتياجات الافراد في المجالات المختلفة. (26)

وقد حددت أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني من خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي: (27)

1. الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، اي أنه مفهوم عالمي، لأن هنا كعدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل البطالة، المخدرات، التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تختلف حدتها من منطقة لأخرى في العالم ولكنها موجودة كلها وبصور متنامية.

2. وهذه التهديدات الجديدة للأمن البشري تتطلب تنمية بشرية مستدامة، وليس الحصول على الأسلحة المتزايدة.
3. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر، وبمس كل الأمم والشعوب.
4. من الأفضل مواجهة التهديدات للأمن الانساني في بدايتها، ومن ثم فالوقاية المبكرة في إطار الأمن البشري أفضل من التدخل اللاحق.

ثالثاً: نحو تعزيز الامن الانساني عبر الاطار الديمقراطي

تشكل الديمقراطية واحدة من القيم والمبادئ الأساسية والعالمية. وهي تستند إلى إرادة الشعب المعبر عنها بحرية، كما أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بسيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان وحياته الأساسية. ولأن الفرد يشكل المحور الأساسي للعلاقة بين الديمقراطية والأمن الانساني . تركز اهتمام الأمم المتحدة بموضوع الديمقراطية، وهو اهم ما تسعى اليه طوال تاريخها منذ عام 1945، وهو من أكثر الاشكاليات التي تواجه العالم في الحاضر والمستقبل، لانه يرتبط بالعديد من التوترات والتناقضات.(28)

وقد أكدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والدول الاوربيه في قمة مجلس الامن لعام 1992 الافكار والاراء نفسها حول الامن والديمقراطية وحقوق الانسان والحرية الاقتصادية.(29) اي الاحتكام على مجموعة مبادئ عامة لضمان الحقوق للبشر على اختلاف مشاربهم واصولهم ، ومن هذه الحقوق هو الامن الانساني سواء اكان هذا في الظروف الاعتيادية ام في ظروف الازمات (الحروب والكوارث).(30)

ويكون ذلك من خلال الاطار الديمقراطي الامثل والانسب لممارسة حقوق الانسان لانها نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على اركان ثلاثة هي : (31)

الاول: حقوق الانسان- بما فيها الحريات العامة. ومن المهم هنا التأكيد على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق: اولها تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين افراد المجتمع. وثانيها ضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين، بما فيها الحق الاجتماعي للعمل، وحق التعليم والصحة والرعيا الاجتماعية. وثالثها الممارسة الايجابية لهذه الحقوق على نحو يقود الى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم الجماعية.

الثاني: التعددية السياسية-تقوم الديمقراطية المعاصرة على التمثيل النيابي. وهذا يدعو الى ممارسة الناخبين حقهم في اختيار ممثلهم من خلال انتخابات حرة لادارة شؤون حكمهم لفترة زمنية محددة. ان الاختيار هنا وظيفي وليس شخصيا .

الثالث: التداول السلمي للسلطة -تفقد التعددية مضمونها او قيمتها فيظرو فاحتكار السلطة، لان التعددية تتطلب اعطاء فرص متماثلة لكافة الاحزاب المتواجدة في الساحة السياسية للدخول في المنافسة لكسب ثقة الناخبين وسماع حكمهم بشأن تولي السلطة نيابة عنهم وتنفيذ البرنامج الاكثر قبولا من وجهة نظر اغليبيتهم. وهذه الالية تجعل من جماهير الناخبين حكما بين الاتجاهات السياسية المتعددة وتمنح فرصة الحكم دوري الصالح هذا الاتجاه او ذاك حسب انجازاته ومواقفه. وهنا ايضا العبرة بالممارسة العملية وليس بمجرد النصوص الدستورية.

إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم وفي إسما عصوتهم. وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون. لذلك شهدت مفاهيم الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان محور الاهتمام العالمي خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي، والتي كان من نتائجها الهامة توجه الأمم والشعوب نحو الديمقراطية كمنهج سياسي. لابد في هذا المقام أن نشير أن هذه المرحلة، شهدت زيادة في امن الدولة التقليدي، وهذا قد رافقه هبوط في امن العدد الاغلب من البشر في العالم. وقد كان ذلك واضحا في حقيقة كون 90% من الحروب تكون ضمن الدول وليس بينها، ان المدنيين يصبحون وبتزايد اهدافا وادوات للحروب والصراعات الداخلية. انهم يعانون من الحروب الاهلية، كما يعاني المدنيون من خرق لحقوق الانسان وممارسات الحرب مثل استخدام الاطفال كجنود وجرائم الابادة الجماعية، والتطهير العرقي واستخدام الاسلحة الخفيفة والالغام ضدهم، وهنا نرى ان هذه الطبيعة المتغيرة للحرب يتطلب تغيرا بدوره في التفكير الامني. وقد اصبحت الحاجة ملحة اذن الى مفهوم ومنهج جديد للامن. (32)

لذلك كان وضع اطار لامن الانسان في التقرير العالم يحول التنمية البشرية لعام 1994 خطوة رائدة . فقد حول التقرير تركيز الامن من الاهتمام بحماية الدولة وحدودها بالوسائل العسكرية، الى حماية الافراد من التعرض لنطاق اكبر من التهديدات التي تواجه رفاههمو امنهم عن طريق مجموعة اكبر من الاجراءات والسياس ابتداء بالمستويات المحلية والمجتمعية وانتهاء بالمحافل الوطنية والدولية. (33)

اي ان التركيز الاساسي لسياسة الامن طبقا لمبدأ الامن الانساني يجب ان يكون قائما على حماية الناس اكثر من فقط الاهتمام بالتكامل السياسي والعسكري والحدودي (السيادي) لدول، وفي هذا السياق جاء في تصريح للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عام 1999 في بداية القرن الواحد والعشرين: "إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكوما تتسلب حقوق مواطنيها تحتحجة السيادة. "لقد تنامي وتزايد استخدام مفهوم الأمن الإنساني سواء على مستوى الأمم المتحدة بلجنتها للأمن الإنساني Human Security Commission أو عالميا عن طريق شبكة الأمن الإنساني Human Security Network، (التي تم تأسيسها عام 1999 بمبادرة من الحكومة الكندية) تحتوي على ثلاث عشرة دولة (النمسا، كندا، تشيلي، اليونان، ايرلنده، الاردن، مالي، هولنده، النرويج، سلوفانيا، جنوب افريقيا، سويسرا، تايلند).⁽³⁴⁾

فالترباط اذن بين الديمقراطية وحقوق الانسان ترابط وثيق. فبعض مبادئ ومقومات الديمقراطية هي جزء من حقوق الانسان وحرياته الاساسيه. واكد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فينا عام 1993 على الترابط بين الديمقراطية وحقوق الانسان في المادة الثامنة من بيانه الختامي التي نصت على ان الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان والحریات الاساسية امور مترابطة ويعزز بعضها بعضا.⁽³⁵⁾ لذلك فحقوق الإنسان وامن الإنسان يعزز كل منهما الآخر، فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها، وفي سياق ذلك فأن ممارسة الانسان لحقوقه وحرياته في مجتمعا، لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينها. ولاتحقق بمصادقة الدولة على المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بهذه الحقوق. اي ان ممارسة هذه الحقوق لانجدها الا في مجتمع حر يتمتع بنظام حكم ديمقراطي يحقق الامن للأفراد.⁽³⁶⁾

وهنا نستطيع ان نجد العلاقة بين الامن الانساني والديمقراطية من خلال نهوض الحكم الديمقراطي بالتنمية واستخدام مؤشرات حقوق الإنسان في السياسات والممارسات الإنمائية⁽³⁷⁾ عن طريق جمع طاقاته لأداء مهام معينة مثل: القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان المساواة بين الجنسين، وتوفير سبل العيش المستدامة. ويضمن أن يضطلع المجتمع المدني بدور فاعل في تحديد الأولويات والتعريف باحتياجات الناس من الفئات الأشد ضعفا في المجتمع. "المرافق الأساسية، كما نعرف جميعا، ليست مجرد بناء الطرق والمدارس ومحطات الطاقة، بل هي أيضا مسألة تتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وبدون المساءلة ليس مساءلة الحكومة أمام شعبها فحسب، بل مساءلة أفراد الشعب أمام بضعهم بعض اليس هناك أي أمل في إقامة دولة ديمقراطية قابلة للبقاء."

وبذلك يصبح الامن الانساني الاداة الفاعلة في تعزيز الديمقراطية، من خلال التغيير الهيكلي بيدل امن الأداة العسكرية. (38)

لذا فان ضرورات الأمن الإنساني تتطلب إقرار عقلائي ومنطقي للمؤشرات المجسدة له وبما لا يخفي حقيقة التفكير بالأجيال اللاحقة دون الاقتصار او التركيز على الجيل الحالي، اذ ان بلورة التفكير وخزنته تجاه مرحلة (ما) عدم الوفاء تجاه الانسانية، وبالتالي اهتزاز مؤشر الثقة الى حد غياب الحقيقة وفي ذلك تتجلى حالة الشك والريبة ويسود منطق عدم اليقين الى حد ان المعلوم بموجب الحسابات الذاتية والتقديرية الشخصية يصبح مجهول وفي ذلك تتجلى فكرة المستقبل المجهول التي تسود فيها معامل الغموض والابهام والخوف وهذه مضادة لمفهوم الامن الانساني ومدياته، كون الامن يبعث الراحة والطمأنينة والاستقرار ويدفع الى الطموح وخلق الامل الى حد التغلب على التوقعات السلبية، مما يعني ان دائرة الامن الانساني تتسم بالحركية وعدم الاستقرار. (39)

الخاتمة

يشكل مفهوم الأمن البشري، تحدياً للأفكار التقليدية للأمن، خاصة في السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي. متمركز حول تحقيق امن الافراد داخل وعبر الحدود بدل امن التركيز على امن الحدود ذاتها يبدو تأمين الإنسان، لا يمكن لأمن الدولة تحقيقه والعكس صحيح لحماية المكاسب التي يجنيها الأفراد لتعزيز قدراتهم وتوسيع خياراتهم موفق ترتيبات وأنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهو يمثل مساهمة فعالة للاتفاق، على المستوى العالمي، على اسس ومبادئ المواطنة المتحررة من الخوف والمتحررة من الحاجة. ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية (الاقتصادية على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي) هو وسيلة أكثر فعالية في حلال مشاكل وحماية أمنية طويلة الأجل للأفراد. في ضوء المعايير المستمدة من مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. بناء على ما سبق، فإن الأمن الإنساني لا يمكن إدراكه الا من خلال نقيضه، حيث أن نقيض الأمن هو الخوف. وعليه فإن حالة الأمن الإنساني لا يمكن أن تتحقق إلا بغياب الخوف والتحرر منه. فالإنسان الخائف على حريته من جهة والخائف من عدم قدرته على إشباع حاجاته الأساسية من جهة أخرى لا يمكنه الشعور بالأمن. الا اذا تحرر من قيود المجاعة والفقر والجهل والطغيان والحرمان الاجتماعي.

اما فيما يخص العلاقة بين الديمقراطية والامن الانساني فقد خرجت هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات منها :

1. مع نهاية (القرن العشرين) برز مفهوم الأمن الإنساني كهدف اسمى الى جانب أمن الدولة دون أن يقلل ذلك من أهمية وضرورة أمنها.
2. مفهوم الأمن الإنساني لا يمكن إدراك معناه الامن خلال نقيضه، حيث أن نقيض الأمن هو الخوف. وبالتالي فإن حالة الأمن الإنساني لا يمكن أن تتحقق إلا بغياب الخوف والتحرر منه. أي الحماية والتمكين. الحماية تقي الناس من المخاطر، وهي تتطلب جهودا متنامية لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية. التمكين يساعد الناس على تطوير قدراتهم وعلى أن يصبحوا مشاركين كامل ينفي صنع القرار. إن الحماية والتمكين يعزز ان بعضهما البعض، وكلاهما مطلوب في معظم الأحوال.
3. تعزيز الأمن الإنساني من خلال الاطار الديمقراطي . أي من خلال الحكم الرشيد، والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والثبات داخل المجتمع.
4. إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري ويعزز احترام حقوق الإنسان.

الهوامش:

1. علي خليفة الكواري : "مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية"، في رغيد الصلح وآخرين : حوار من اجل الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 121.
 2. يتصرف عند. محمد احمد اسماعيل : الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2010، ص 35.
 3. نقلا عند. عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 27، 2003، ص 56
 4. د.عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 57
 5. المصدر نفسه .
 6. المصدر السابق: ص ص 57_58.
 7. رائد سليمان احمد الفقير : جدلية الامن وحقوق لانسان في عالم الارهاب، الحوار المتمدن-العدد: 1685 - 26 / 9 / 2006، ينظر الى شبكة الانترنت : <http://www.ahewar.org>
 8. عدنان السيد حسين : مفهوم الامن في اطاره العالمي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، 2008، ص 4.
 9. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن : مستوياته وصيغه وتحدياته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، 2008، ص 11.
 10. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن : مستويات هو صيغ هو تحدياته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، مصدر سبق ذكره، ص 12.
- * في سنة 1966 طرح الكندي بلا ترويته حول الأمن الفردي individual security في كتاب له بعنوان "الأمن الإنسان بعض التأملات"، وترتكز فرضيته على أن مفهوم الأمن شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات، وأكد أن الدولة

الأمن لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين، فاعتبرت أفكاره تحدي المستوى النظري للفكر التقليدي المرتكز على أمن الدولة، ولم تثر أفكاره بلاز آنذاك صدى واسع بسبب البيئة الدولية وظروف الحرب الباردة. لمزيد من التفاصيل ينظر الى : خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض، ط1، 2009، ص21.

11. د. وصال نجيب العزاوي: السياسة الحكومية والأمن الإنساني... ينظر الشبكة الانترنت <http://www.alrasheednet.com>
12. أمل مختار : التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني: ينظر الشبكة الانترنت : digital.ahram.org
13. د. ناظم عبد الواحد جاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص ص126_127.
14. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام 2009 : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 25.
15. المصدر السابق: ص ص 25_26
16. محمد فهم يوسف : حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص ص 58_59
17. د. علي ليل: المجتمع المدني العربي : قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2007، ص 221.
18. أمير موسى : حقوق الإنسان مدخل الى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994، ص 146.
19. د. رياض عزيز هادي : حقوق الإنسان تطورها _ مضامينها _ حمايتها، بغداد، 2005، ص 89.
20. محمد فهم يوسف : حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 60_61.
21. عبد الحسين شعبان : الإنسان هو الاصل: مدخل الى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 2002، ص 113.
22. د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، مركز حوراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بابل، بيروت، ط1، 2011، ص 13
23. خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً: ينظر الشبكة الانترنت : <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/article01.shtm>
24. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام 2009 : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص 21.
25. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، مصدر سبق ذكره ص ص 12-13
26. د. محمد أحمد علي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة ينظر الشبكة الانترنت : <http://www.policemc.gov.bh>
27. تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994، ص ص 22_23
28. بولكنيدي: بلمان الإنسان: الأمم المتحدة : الماضي _ الحاضر _ المستقبل، ترجمة رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2008، ص 293.
29. د. رياض عزيز هادي: العالم الثالث اليوم: قضايا وتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1997، ص 39.
30. د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 14
31. د. عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص 41.

32. روان فضائل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، في الملف الكامل للمؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية، 2005، عمان، ص30. ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : انطون مسره : الامن الانساني :عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد11، 2006، صص 71_87
33. اطار امن الانسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية : إعداد ريتشارد جولي، ديباياناسوري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، ص1
34. روان فضائل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص 30
35. د.رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _ مضامينها _ حمايتها، مصدر سبق ذكره، ص116.
36. د.ثناء فؤاد عبدالله :اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، صص 255-256.
37. McInerney-Lankford Siobhan --- Sano Hans-Otto:Human Rights Indicators in Development : An Introduction,2010,World Bank،
ينظر الى المكتبة الافتراضية العراقية <http://www.ivsl.org>
38. الأمين العام بان كي - مون: ملاحظات إلى مجلس الأمن في تيمور - ليشتي، 19 شباط/فبراير 2009 ، ينظر الى موقع الامم المتحدة على الانترنت : <http://www.un.org/ar> ،لمزيد من التفاصيل ينظر الى : التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الانسان : مشروع مركز ضحايا التعذيب، ترجمة ممدوح عبد الجواد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، بيروت، ط1، 2008
39. د.نوال يونس محمد، د.سلطان أحمد خليل: الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تركزت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، 2004، صص 23_24.
- قائمة المصادر:**
1. اطارا من الانسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية : إعداد ريتشارد جولي، ديباياناسوري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006
 2. امل مختار : التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني: ينظرالشبكةالانترنت : digital.ahram.org
 3. امير موسى : حقوق الانسان مدخل الى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994
 4. الأمين العام بان كي - مون: ملاحظات إلى مجلس الأمن في تيمور - ليشتي، 19 شباط/فبراير 2009 ، ينظر الى موقع الامم المتحدة على الانترنت : <http://www.un.org/ar>
 5. التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الانسان : مشروع مركز ضحايا التعذيب، ترجمة ممدوح عبد الجواد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، بيروت، ط1، 2008
 6. انطون مسره : الامن الانساني : عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد11، 2006.
 7. بولكيندي: برلمان الانسان : الامم المتحدة : الماضي _ الحاضر _ المستقبل، ترجمة رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2008
 8. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام 2009 : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي
 9. تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994.
 10. د.ثناء فؤاد عبدالله :اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997
 11. خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولا: ينظرالشبكةالانترنت. <http://www.islamonline> :
 12. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. الرياض. ط1، 2009.
 13. روان فضائل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، في الملف الكامل للمؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية، 2005، عمان
 14. د.رياض عزيز هادي : العالم الثالث اليوم :قضايا وتحديات،دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1997
 15. د.رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _ مضامينها _ حمايتها،بغداد، 2005

16. سليمان عبد الله الحري: مفهوم الامن :مستوياته وصيغه وتحدداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، 2008
17. عبد الحسين شعبان :الانسان هو الاصل :مدخل الى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ط1، 2002
18. د.عبد الوهاب حميد رشيد :التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دارالمدى للثقافة والنشر، بيروت، ط1، 2003
19. د.عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حوراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بابل، بيروت، ط1، 2011
20. د.عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 27، 2003
21. د.عدنان السيد حسين :مفهوم الامن في اطاره العالمي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، 2008.
22. علي خليفة الكواري : "مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية"، فيرغيد الصلحو آخريين: حوار من اجل الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري، ط1، دارالطلعة، بيروت، 1996
23. د.علي ليله : المجتمع المدني العربي :قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2007
24. د. محمد احمد اسماعيل : الديمقراطية ودورالقوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2010.
25. د. محمد أحمد علي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة ينظر الشبكة الانترنت : <http://www.policemc.gov.bh>
26. محمد فهمي يوسف : حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعملة، في حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005
27. د.ناظم عبد الواحد جاسور :موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2008
28. د.نوال يونس محمد، د.سلطان أحمد خليف: الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، 2004،
29. د.وصال نجيب العزاوي: السياسة الحكومية والامن الانساني...ينظر الشبكة الانترنت

<http://www.alrasheednet.com>